

الموقف العربي من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل بعد نقل سفارتها إليها عام ٢٠١٨

م. د. خالدة إبراهيم خليل
جامعة الموصل - كلية الآداب

الملخص

من الصعوبة فصل الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية عن موقفه تجاه مدينة القدس، فالموقف الأمريكي الرسمي من القضية الفلسطينية بدأ مع إصدار الأمم المتحدة قرارها المرقم (١٨١) عام ١٩٤٧ الذي بموجبه تم تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وجعل مدينة القدس تحت إدارة النظام الدولي الخاص. وعدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة القضية الفلسطينية وقضية القدس بالذات وسيلة للحصول على مصالحها وزيادة مكاسب إسرائيل، لذا كانت سياسة الرؤساء الأمريكيين إزاء القضية الفلسطينية والقرارات المشاركة، مثل: المشاريع التي طرحها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية لا توافق رجوع إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. ورفض العرب القرار المجحف بحق فلسطين وعدّوه اعتداءً صريحاً على الأمة العربية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، القرار ٢٤٢، حرب ١٩٦٧، دونالد ترامب.



The Arab position on the United States' recognition of Jerusalem as the capital of Israel after moving its embassy to it in 2018

Khaleda Ibrahim Khalil

University of Mosul- College of Arts

dr.khalida_ibrahim@uomosul.edu.iq

Abstract

It is difficult to separate the American position on the Palestinian issue from its position on the city of Jerusalem. The official American position on the Palestinian issue began with the issuance of the United Nations Resolution No. (181) in 1947, according to which Palestine was divided into an Arab and a Jewish state and placed the city of Jerusalem under the administration of the special international system. Successive US administrations considered the Palestinian issue, and the issue of Jerusalem in particular, as a means to obtain their interests and increase Israel's gains. Therefore, the policy of American presidents towards the Palestinian issue and the decisions referred to, such as the projects put forward by the presidents of the United States of America, do not correspond to Israel's return to the pre-June 5, 1967 borders. The Arabs rejected the decision. Unfair to Palestine and its enemy is an explicit attack on the Arab nation.

Keywords: Palestine, Resolution 242, 1967 War, Donald Trump.

المقدمة:

إنّ عملية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يعدّ اعترافاً صريحاً للولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا يعدّ انتهاكاً خطيراً للقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالقدس، وهي خطوة ستتعمس بصورة سلبية على مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وقد ظلّ المجتمع الدولي يعدّ القدس الشرقية أرضاً محتلة وأنه من غير المفترض إقامة سفارات في المدينة طالما لم يتمّ البتّ في وضعها عبر التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقسمّ البحث إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول: وضع القدس في القرارات الدولية والموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية. فضلاً عن سياسات الإدارة الأمريكية تجاه قضية القدس، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، فضلاً عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. أما المبحث الثاني: فتناول الموقف العربي من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ومراحل الموقف العربي من القضية الفلسطينية، والموقف الرسمي العربي وموقف جامعة الدول العربية من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

المبحث الأول: قضية القدس وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

أولاً: وضع القدس في القرارات الدولية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ الذي ينصّ على أنّ تدويل القدس أفضل وسيلة لحماية المصالح الدينية جميعاً في المدينة المقدسة، ويفضي إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وتبقى القدس تحت نظام دولي خاص. وتمّ تقسيم القدس على جزأين؛ الجزء الغربي أصبح تابعاً لإسرائيل، أما الجزء الشرقي بما في ذلك المدينة القديمة فكان تحت سيطرة حكومة الأردن، إلى أنّ خضعت للسيطرة الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧، وأعلنت إسرائيل أنّ القدس عاصمة لها، إلا أنّ المجتمع الدولي لم يعترف بها؛ لأنّ هذه الخطوة مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، وأبقى سفاراته جميعاً في تل أبيب^(١).

إنّ الوضع النهائي للقدس يعدّ من أهم محاور الصراع العربي-الإسرائيلي، ففي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن القرار (٢٤٢)، بشأن حلّ الصراع العربي-الإسرائيلي، واعترف هذا القرار بحاجة إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترف بها، ودعا القرار إسرائيل إلى الخروج من أراضي سيطرت عليها، وبذلك لم يشر القرار إلى فقرة الأراضي جميعاً مقابل السلام^(٢).

وفي عام ١٩٧٩ تمّ توقيع معاهدة السلام العربية-الإسرائيلية^(٣)، والتي عدّت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) أساساً لعملية التسوية، وعدّت مصر القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، ولم تتطرّق اتفاقية (كامب ديفيد) إلى القدس مع أنّ القرار رقم (٢٤٢) الذي عدّ أساساً لأيّ مفاوضات، كان دائماً محلّ خلاف في التفسير فقد حاول الإسرائيليون تفسيره على أنّ هذا القرار يجيز لها السيطرة على بعض الأراضي وفي مقدمتها القدس، فضلاً عن قيام إسرائيل بتفسير اتفاقيات الحكم الذاتي الواردة في اتفاقية (كامب ديفيد) على أنّه حكم ذاتي للسكان بمعزل عن الأراضي أو الإقليم، بمعنى آخر حكم الفلسطينيين لأنفسهم في أمور تتعلق بحياتهم اليومية مثل: التعليم والصحة مع بقاء الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية^(٤).

ومن أهم الملاحظات على اتفاقية (كامب ديفيد) هو أنّه على الرغم من اتفاق الطرفين المصري والإسرائيلي على استبعاد القدس من المفاوضات، إلا أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغن) رفض أيّ مساسٍ بسيادة إسرائيل على القدس وأطرافها وأنها غير قابلة للتفاوض، وفي حال الإلحاح على قضية مدينة القدس فإنّ الوفد الإسرائيلي سينسحب من المفاوضات^(٥).

وفي عام ١٩٨٠ أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً ينصّ على أنّ القدس الموحّدة عاصمة لدولة إسرائيل، تسارعت عمليات البناء الإسرائيلي في القدس، وفي عام ١٩٨٧ توتّرت الأوضاع داخلها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي عام ١٩٩٠ حصلت مواجهات بينهما داخل الأحياء

وهو ما أطلق عليه الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، متمثلة باتفاقيات (أوسلو ١-٢). إنَّ موقف مصر بعد أن كان مطالبًا في عهد الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) بتحرير القدس وعودتها للسيادة العربية والذي كان آنذاك جزءًا من الموقف العربي بشكل عام، وأصبح بعد عام ١٩٨٢ مطالبًا بعودة القدس الشرقية فقط وأن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية إلى جانب تأكيد ضمان زيارة المسلمين والمسيح واليهود للأماكن المقدسة في مدينة القدس.^(٦)

ثانيًا: الموقف الأمريكي من قضية القدس:

من الصعوبة فصل الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية عن موقفها تجاه مدينة القدس، فالموقف الأمريكي الرسمي من القضية الفلسطينية بدأ مع إصدار الأمم المتحدة قرارها المرقم (١٨١) عام ١٩٤٧ الذي بموجبه تمّ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وجعل مدينة القدس تحت إدارة النظام الدولي الخاص، وبناءً على هذا القرار الذي حظي بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك وافقت عليه الدول الغربية، أُعلن عن قيام دولة إسرائيل. وفي أيار عام ١٩٤٨ بتنسيق أمريكي - إسرائيلي، إذ قُسمت مدينة القدس على قسمين؛ القسم الغربي يقع تحت سيطرة إسرائيل، والقسم الشرقي تحت السيادة الأردنية حتى حزيران ١٩٦٧، وبعد حرب عام ١٩٦٧ استولت إسرائيل على أراضٍ عربية جديدة وهي: (الجولان السوري، وصحراء سيناء المصرية)^(٧).

وكانت الولايات المتحدة قد ساندت قرار تقسيم فلسطين والذي بموجبه وضعت القدس تحت حكم نظام دولي خاص، ولم تعترف الولايات المتحدة بالفلسطينيين إلا في أواخر الستينات عندما اتفق موقف الأمم المتحدة مع السياسة الأمريكية تجاه فلسطين بإصدار قرار يقضي بأنَّ الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين يستحقون حقوقًا إنسانية أساسية معينة، لكن ليس لهم الحقّ في إقامة دولة مستقلة.^(٨)

وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الأمم المتحدة الخاص بوصف منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني ودعوته للمشاركة في الجلسات الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية حضور المنظمة بصفتها عضوًا مراقبًا في مجلس الأمن، إلا أنَّ الأمم المتحدة طبقت القرار على الرغم من معارضة الأولى وبهذا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين في منظمة الأمم المتحدة وصوتهم فيها.^(٩)

ثالثاً: سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه قضية القدس:

إنَّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تعدّ القضية الفلسطينية وقضية القدس بالذات وسيلة للحصول على مصالحها وزيادة مكاسب إسرائيل، لذا كانت سياسة الرؤساء الأمريكيين إزاء القضية الفلسطينية والقرارات المشاركة مثل: المشاريع التي طرحها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧^(١٠)، إذ إنَّ إسرائيل حققت مكاسب بعد الحرب لا تريد التنازل عنها. إذ انتقل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من موقف محايد إلى موقف منحاز إلى إسرائيل، لذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية صدور أيّ قرارٍ من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن يدين إسرائيل، حتى وإنَّ اضطرت إلى استعمال حقّ الفيتو وذلك يرجع لقوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على صناع القرار باتجاه دعم إسرائيل فضلاً عن قناعة أمريكا بأهمية الاعتماد على إسرائيل كحليف في المنطقة وبالأخص بعد حرب حزيران ١٩٦٧، لذا عملت الولايات المتحدة على منع صدور قرار يدين إسرائيل^(١١). إذ امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرارين (٢٤٢) (٣٣٨) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٤ و١٤ تموز ١٩٦٧ واللذان طالبا إسرائيل بالتوقف عن إحداث أيّ تغييرٍ في وضع مدينة القدس وإلغاء كلّ التغييرات التي حصلت بعد حرب ١٩٦٧.^(١٢)

إنَّ الموقف الأمريكي من قضية القدس مرّ بمراحل تغيّرت بها السياسة الأمريكية تجاه هذه المدينة، ففي الستينات نلحظ أنَّ السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بصورة عامة وقضية القدس بصورة خاصة كانت تعمل على تهميش واضح، إذ تركّزت على مبادرات السلام الأمريكية التي حوت مشاريع الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧، فضلاً عن أنَّها حوت المشاريع والمبادرات التي تؤكد أمن إسرائيل وتجاهل حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.^(١٣)

وفي السبعينات بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ القدس مدينة محتلة، حتى أنَّ سفير الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في الأمم المتحدة أكدَّ عدّ القدس مدينة محتلة، إلاَّ أنَّه بعد زيارة السادات لإسرائيل وعقد اتفاقية (كامب ديفيد) عام ١٩٧٨ التي أدت إلى ضعف الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية بعد خروج مصر من دول المواجهة مع إسرائيل. وفي المقابل زادت المكاسب الإسرائيلية، إلاَّ أنَّ إدارة الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) أكّدت ثباتها على موقفها بالنسبة إلى قضية القدس والتي كانت تستند إلى بقاء مدينة القدس موحّدة، وضمان حرية زيارة الأماكن المقدسة للأديان جميعاً بغضّ النظر عن طوائفهم.^(١٤)

وبعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل زاد التأييد الأمريكي لإسرائيل، وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٠ لإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، أصدر الرئيس الأمريكي (ريغان) مشروعه للسلام والذي كان الهدف منه إنهاء الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، والتأكيد على اتفاقيات (كامب ديفيد) مع الدول العربية لضمان حصول إسرائيل على مكاسب جديدة.^(١٥)

إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات يلحظ أنّ المحافظين الجدد بدأوا في وضع الأسس الاستراتيجية التي ستتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والذي يضمن الانحياز إلى جانب إسرائيل، بمعارضة الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) لإقامة الدولة الفلسطينية، وكان ذلك في خطابه الذي ألقاه في ٥ أيلول ١٩٨٢، إذ أكد على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل وقال بما معناه: (لا دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن).^(١٦)

وفي مدة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٣) كانت سياسته لا تختلف عن سياسة الرؤساء الأمريكيين السابقين، إذ أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً يقضي ببقاء الوضع كما هو عليه.^(١٧)

وشهد عام ١٩٩١ بدء محادثات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية برعاية أمريكية، إذ عقد مؤتمر مدريد للسلام في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩١ وقد حضر الفلسطينيون كونهم جزءاً من الوفد الأردني، ووافق الفلسطينيون على حضور المؤتمر بعد حصولهم على ضمانات من الجانب الأمريكي حول قضية القدس، وأكدت الولايات المتحدة أنّها لم تعترف بضمّ القدس الشرقية إلى إسرائيل، وكذلك عدم اعترافها بحدود بلدية القدس الجديدة وأنّ من حقّ سكان القدس جميعاً أن يكون لهم من يمثلهم في مفاوضات السلام، ولأهل القدس جميعاً الحقّ في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالي، وأنّ قضية القدس لن تناقش في المفاوضات إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية.^(١٨)

ويمكن ملاحظة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بتعهداتها هذه للفلسطينيين قد أغفلت الإشارة فعلياً إلى حقّ الفلسطينيين في القدس الشرقية فقط، مع أنّ القدس بصورة عامة هي الموضوع الأكثر أهمية في المفاوضات، فضلاً عن أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تتطرق إلى قرارات الأمم المتحدة التي صدرت منذ عام ١٩٤٧، وقد ركّزت فقط على القرار رقم (٢٤٢) الذي ينصّ على إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس.^(١٩)

رابعاً: اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ والدور الأمريكي في توقيعها:

في عام ١٩٩٣ تسلّم بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠٠) رئاسة البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان من أهم شعارات حملته الانتخابية هو تأكيد أنّ القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل، لذا سعى بيل كلينتون إلى تنفيذ وعوده الانتخابية بالضغط على الجانب الفلسطيني للدخول في مفاوضات بشأن مدينة القدس بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع عدم تطرق إدارة بيل كلينتون إلى ضرورة وقف حملات الاستيطان الإسرائيلية في القدس، بل أنّ الولايات المتحدة الأمريكية استعملت حقّ النقض الفيتو ضد قرار للأمم المتحدة يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومدينة القدس.^(٢٠)

ونتيجة للضغوط الأمريكية على الجانب الفلسطيني تمّ توقيع اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وتمّ تأجيل بحث قضية القدس التي تعدّ محور القضية الفلسطينية فضلاً عن قضية الاستيطان واللاجئين.^(٢١)

وشهدت مدة حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تقديم أعضاء من الكونكرس الأمريكي مشروع قانون لنقل السفارة الأمريكية من تلّ أبيب إلى القدس وكان ذلك عام ١٩٩٥، وقد وافقت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لكن بشرط أن يكون ذلك عام ١٩٩٩، وأن تكون مترامنة مع بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتم فيها الاتفاق على آلية معينة حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.^(٢٢)

ووافق الفلسطينيون على التفاوض مع الإسرائيليين بغية تحقيق أهدافهم بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والذي يقضي بانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية وإعلان الدولة الفلسطينية ومن ضمنها القدس الشرقية، إلا أنّ الإسرائيليين أصرّوا على استمرار سيطرتهم على القدس، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، وبهذا فإنّ الدولة الفلسطينية ستكون من دون سيادة على أراضيها، فضلاً عن الضغوطات الأمريكية التي كانت لأجل مساومة الفلسطينيين عن قضية حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين مقابل الحصول على اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية.^(٢٣)

وفي عام ٢٠٠٠ بدأت مفاوضات قمة كامب ديفيد الثانية، إذ طالب الفلسطينيون أن تكون المفاوضات نهائية وتطبيق القرار رقم (٢٤٢) الصادر عن الأمم المتحدة والذي ينصّ على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، إلا أنّ الجانب الإسرائيلي وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية تمسّك باستمرار السيادة الإسرائيلية على القدس^(٢٤)، فضلاً عن مطالب إسرائيل بعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح بلا سيادة حقيقية

مع حدود أيّ دولة عربية، إذ عملت كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة على مساومة الفلسطينيين على حقّ عودة اللاجئين مقابل الاعتراف الإسرائيلي بالدولة الفلسطينية التي من المقرّر إعلانها في ٣٠ أيلول ٢٠٠٣، فضلاً عن تعويضات مالية يحصل عليها الفلسطينيون من المجتمع الدولي، إلا أنّ مفاوضات كامب ديفيد الثانية فشلت؛ بسبب رفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للشروط الأمريكية والإسرائيلية، وبهذا ظلّت قضية القدس مجمدة وبقيت تحت السيطرة الإسرائيلية.^(٢٥)

ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن نسجّلها عن هذه الاتفاقية، أنّها لم تشر إلى ميثاق الأمم المتحدة أو قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن، على الرغم من أنّ المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي لتسوية قضية القدس استندت على القرارين (٢٤٢) (٣٣٨) إلا أنّ الاتفاقية استندت إلى القرار (٢٤٢) للتفسير وليس للتنفيذ، وقد أغفلت الاتفاقية مسألة السيادة الفلسطينية عن القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.^(٢٦)

إنّ اتفاقية أوسلو لم تُلزم إسرائيل لتسوية وضع مدينة القدس مع أنّ قرار (٢٤٢) يشمل القدس بوصفها جزء من الضفة الغربية، فيما نصّت الاتفاقية على زيادة عدد اليهود ونصّ القرار على السماح للفلسطينيين بإدارة بعض الأماكن الدينية المسموح بها، وأكدت الاتفاقية أنّ قضية القدس تحلّ ضمن منظور ديني لا سياسي، وفي ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ تمّ إعلان مبادئ أوسلو واشنطن، وقد أدّت هذه الاتفاقية إلى إعلان الحكم الذاتي في غزة وأريحا والذي عقد في ٤ أيار ١٩٩٤ على أن يطبّق الحكم الذاتي أولاً في غزة وأريحا. وإجراء انتخابات فلسطينية عامة لاختيار مجلس فلسطيني صلاحيته قليلة ثم توسيع صلاحياته لتشمل باقي المناطق الغربية المحتلة باستثناء القدس، التي اتفق الطرفان على بحث موضوعها في مفاوضات المرحلة النهائية بعد ثلاثة أعوام من تطبيق الاتفاق، والذي ينتهي في موعد أقصاه عامين.^(٢٧)

وهذه الاتفاقية خطوة مهمة في مسار العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ اتفق الطرفان على تحديد مصير القدس بالمفاوضات كذلك تمّ السماح لبعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء مكاتب داخل القدس، وأقرّت اتفاقيات أوسلو بمشاركة الفلسطينيين من أبناء القدس بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.^(٢٨)

وبعد هذه الاتفاقيات عملت إسرائيل على زيادة سيطرتها على القدس بتغيير التركيبة الديموغرافية لها، إذ ازداد عدد اليهود داخل القدس وبلغت نسبتهم ما يقارب الـ ٧٠٪ من مجموع سكان المدينة، مقابل ٣٠٪ نسبة عدد السكان الفلسطينيين، إذ تجاوز عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية عدد العرب الفلسطينيين الساكنين في القدس منذ القدم.^(٢٩)

خامساً: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام ٢٠١٨

في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٥، صادق الكونكرس الأمريكي على قانون يسمح بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل، وأعطى هذا القانون الحرية للرئيس الأمريكي للتوقيع عليه في وقتٍ يحدده هو.^(٣٠)

ولم يقيم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في عام (٢٠٠٩-٢٠١٧) بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، فضلاً عن أن خلفه جورج بوش الابن وباراك أوباما (٢٠٠١-٢٠٠٨) أيضاً، لم يقدموا على خطوة نقل السفارة من تل أبيب؛ لأنّ القيام بهذه الخطوة سيؤثر سلباً في تحقيق التسوية في الشرق الأوسط، وأنها ستؤدي إلى زيادة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، لذا قام كل من الرئيس بيل كلينتون وجورج بوش الابن وباراك أوباما، بالتوقيع على تأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ لاعتقادهم بأنّ الظروف ليست مناسبة لإجراء هذه الخطوة؛ لأنها ستؤثر سلباً في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. واختلفت سياسة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وموقفهم من نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ومع مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (٢٠١٨-٢٠٢١) الذي جعل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ضمن برنامجه الانتخابي، إذ أكد أنه سيتجاوز أيّ خطوط حمراء وضعها الرؤساء السابقين فيما يخصّ موضوع نقل السفارة، ولاسيما فيما يتعلق بمخاوفهم من الآثار السلبية لهذه الخطوة في منطقة الشرق الأوسط، وفي كانون الأول عام ٢٠١٧ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنّ القدس بقسميها الشرقي والغربي عاصمة لدولة إسرائيل، وقد قام في ١٤/ أيار/ عام ٢٠١٧ بافتتاح مبنى مؤقت لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية داخل مبنى القنصلية الأمريكية الموجودة أصلاً في مدينة القدس على أن ينقل موقع السفارة إلى موقع مستقل لاحقاً، مع نقل باقي السفارة في تل أبيب.^(٣١)

إنّ عملية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يعدّ اعترافاً صريحاً للولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا يعدّ انتهاكاً خطيراً للقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالقدس وهي خطوة ستعكس بصورة سلبية على مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وقد حاول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن يضع قرار نقل السفارة في إطار القانون الذي أقره الكونكرس الأمريكي عام ١٩٩٥، وقد وصف الرؤساء الثلاثة السابقين له بأنه كانت تتقصهم الشجاعة لتفعيل هذا القانون، فضلاً عن أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان قد قطع وعوداً لناخبيه في حال فوزه بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لذا عمل على إرضاء جمهوره وقاعدة دعمه الانتخابية وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني في أمريكا، إذ تعهد في آذار عام ٢٠١٦ في إطار حملته الانتخابية أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) الذراع المهم للوبي الصهيوني في

الولايات المتحدة الأمريكية ، بنقل السفارة الأمريكية إلى العاصمة الأبدية للشعب اليهودي " القدس، وكان لقراره عدّة انعكاسات ، قانونية وديمغرافية وسياسية. وكان لهذه الخطوة تأثير سلبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، فضلاً عن أنّ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أنهى السياسة التي اتبعتها الرؤساء الأمريكيون الثلاثة الذين سبقوه والذي اعتمدوا سياسة تأجيل قرار نقل السفارة إلى أن يتمّ التوصل إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وبالأخص مع تأكيد إدارة ترامب الالتزام بتسهيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام على وفق قانون للدولتين ، وأنّ هذا الدعم من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كانت مشروطة بموافقة الطرفين ، ممّا يجعل المفاوضات تعود إلى المربع الأول ، ولاسيما مع منح إسرائيل حقّ الفيتو. وقد صوّت مجلس الأمن الدولي في ١٨ / كانون الأول عام ٢٠١٧ على رفض إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقد وافق على هذا القرار الدول الأعضاء جميعاً في مجلس الأمن الدولي. (٣٢)

المبحث الثاني: الموقف العربي من قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس

أولاً: مراحل الموقف العربي من القضية الفلسطينية

بقيت القضية الفلسطينية لمدة طويلة تعدّ القضية المركزية للدول العربية، بالعمل العربي المشترك الذي توجّ بإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، إذ كانت فلسطين بوصفها أرض عربية مغتصبة قد منحتها بريطانيا لليهود عام ١٩١٧ بصدور وعد بلفور، والجدير بالذكر أنّ بروتوكول الإسكندرية الذي وقع عام ١٩٤٤ وهو من أهم وثائق تأسيس جامعة الدول العربية، وتضمّن هذا البروتوكول قراراً خاصاً بفلسطين "أكد أنّ فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية، وأنّ حقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها من غير الإضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي".^(٣٣)

وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل من بريطانيا بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، في ١٥ أيار ١٩٤٨. لذا كان موقف جامعة الدول العربية باتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة دولة إسرائيل، ومقاطعة الدول كافة التي اعترفت بها وتعاملت معها في أيّ مجال كان سواء اقتصادي أو ثقافي أو أيّ مجال آخر.^(٣٤)

وفي عام ١٩٥٠ تمّ عقد معاهدة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكان هذا الاتفاق وهذه المعاهدة هو ردّ فعلٍ للظروف التي استجبت بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والمتمثلة بإعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. ولاسيما بعد خسارة الدول العربية للحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨.^(٣٥)

وكانت الدعوة الأولى لعقد مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ في القاهرة، الذي عقد أساساً لبحث قيام إسرائيل بتحويل اثنين من منابع نهر الأردن للاستحواذ على أكبر كمية من المياه، والذي كان من أهم قرارات هذا المؤتمر هو إنشاء القيادة العربية الموحدة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، كذلك تمّ إقرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت مرحلة جديدة من بعد عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إذ بدأت مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني لاستعادة حقوقه.^(٣٦)

وكان العمل العربي المشترك يقوم على أساس أنّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كان لمدّة طويلة يتجدّد في مجالات أهمها: قضية القدس وتمثيل الشعب الفلسطيني، والمقاطعة العربية لإسرائيل، وتقديم الدعم العربي للشعب الفلسطيني في صراعه مع إسرائيل، فضلاً عن العمل على دعم الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم في المحافل الدولية.^(٣٧)

وأن مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في الإسكندرية عام ١٩٦٤ والقمة العربية اللاحقة جميعها أكدت الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على المستوى العربي والدولي.^(٣٨)

وكان للقرار الذي أصدره مؤتمر القمة العربية في الجزائر عام ١٩٧٣ الذي ينص على ضرورة رفض أي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية، وقد ظلّ هذا الأمر بنّادًا أساسًا في قراراتهم وعلى مستوى المندوبين الدائمين المعتمدين لدول جامعة الدول العربية، وتأكيد ضرورة العمل على إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس بدعم الفلسطينيين للحصول على حقوقهم.^(٣٩)

وفي عام ١٩٧٦ تمّ قبول فلسطين عضوًا كامل العضوية في جامعة الدول العربية. وكان لانعقاد قمة فاس عام ١٩٨٢، والتي كانت القمة العربية الأولى التي حدّدت بها مبادئ السلام لحلّ الصراع العربي-الإسرائيلي، ومؤتمر قمة فاس يمكن عدّه انعطافة مهمة في تأريخ الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان قبل هذا التاريخ يقوم على أساس الكفاح المسلح ودعم الفلسطينيين للحصول على حقوقهم، وأصبح بعد هذا التاريخ يقوم على أساس مبادرات السلام والحوار والاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأقرّت قمة عمان عام ١٩٨٧ المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، شاركت فيه خمس دول إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وأصدرت جامعة الدول العربية قرارًا في عام ١٩٩٣ أكد أنّ السلام العادل والشامل والدائم ينبغي أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) (٣٣٨) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأنّ يتحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة جميعًا وقطاع غزة والضفة الغربية، فضلًا عن القدس والجولان، والأراضي اللبنانية المحتلة جميعًا، ممّا يساعد على بدء مرحلة جديدة في تأريخ الشرق الأوسط. وبمتابعة الموقف العربي من القضية الفلسطينية والمتمثل بجامعة الدول العربية فإنّ الدول العربية فشلت منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، في إيجاد موقف عربي موحد لمواجهة إسرائيل، باستثناء المبادرة العربية لمؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والذي عرف بإعلان بيروت الذي يمكن عدّه نوعًا من أنواع الإجماع العربي.^(٤٠)

وعلى الرغم من إصدار جامعة الدول العربية قرار دعم حلّ الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) (٣٣٨) ومبادئ الأرض مقابل السلام، إلا أنّ هذه القرارات لم تطبّق على أرض الواقع كليًا، وكان هذا نتيجة لصعوبة إيجاد موقف عربي موحد تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلًا عن تمسك

الجامعة العربية بالمشروع العربي "مبادرة السلام العربية" وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ جامعة الدول العربية ليس لديها رؤية جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية، وعدم القدرة على تحقيق أيّ خطوات إيجابية في إطار مشروع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.^(٤١)

ثانياً: الموقف الرسمي العربي من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

كان الموقف الرسمي العربي من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ينماز برفض معظم الدول العربية لهذا القرار، فبعد إبلاغ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإعلان نقل السفارة الأمريكية للقدس ، أكدت الحكومة الفلسطينية بأنّ لا دولة فلسطينية من دون القدس الشرقية عاصمة لها، وهذا تأكيد ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومبادرات السلام العربية - الإسرائيلية ، وعملت الحكومة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الاتصال مع قادة وزعماء دول العالم لتوضيح الخروقات القانونية لهذه الخطوة الأمريكية، وحثّ الرئيس الفلسطيني بابا الفاتيكان والرئيس الروسي والفرنسي والعاقل الأردني على التدخل للعمل على عدم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، وحثّ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية من أنّ نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس سيشكّل "تجاوزاً لكلّ الخطوط الحمر" ، وعدّ ذلك أنّه سيشكّل خرقاً صارخاً لكلّ المواثيق والأعراف الدولية، واستفزازاً كبيراً لمشاعر الأمة العربية والإسلامية، وستكون هذه الخطوة بمثابة إطلاق الشرارة الأولى للغضب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.^(٤٢)

وتلقّى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ٥ كانون الأول ٢٠١٧ اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغه فيها بقراره نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، وكان الموقف المصري قد أكد ضرورة الحفاظ على الجوانب القانونية للقدس ضمن القرارات الدولية والعمل على عدم إرباك الوضع في المنطقة، وأنّ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من شأنه أنّ يؤدي إلى إضعاف فرص الاتفاق على السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

أما موقف المملكة الأردنية الهاشمية جاء برّد الملك عبدالله الثاني على موضوع نقل السفارة الأمريكية إذ أبلغ الرئيس الأمريكي بأنّ قرار نقل السفارة سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وسيقوض جهود الإدارة الأمريكية لاستئناف العملية السلمية ويؤجج مشاعر المسلمين والمسيحيين. أما موقف المملكة العربية السعودية من القرار فقد حذرت المملكة من تداعيات خطيرة لهذا التصرف وعدّتها الحكومة السعودية خطوة خطيرة تستنز مشاعر

المسلمين كافة حول العالم؛ نظرًا لمكانة القدس العظيمة والمسجد الأقصى القبلة الأولى للمسلمين.^(٤٣)

ثالثًا : موقف جامعة الدول العربية من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

أصدرت جامعة الدول العربية بيانًا أكدت فيه أنّ هذا القرار سيؤثر سلبيًا في القضية الفلسطينية، وقد تمّ توجيه المعنيين في الأمانة العامة للجامعة لتحديد كيفية التعامل مع موضوع نقل السفارة بعد تحقيقها فعليًا وتقديم توصيات يمكن التعامل معها بآليات جامعة الدول العربية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار خطورتها ودلالاتها ، وأجرت الجامعة العربية اتصالات مع الحكومة الفلسطينية والدول العربية الأخرى لتنسيق موقف عربي موحد لمواجهة هذا القرار، واجتمع وزراء الخارجية العرب في تونس في ٢٠١٩/٣/٣٠ وفي ختام اجتماعهم رفع الوزراء مشروعات القرارات الخاصة التي سيناقشها القادة العرب في القمة، وبعد أن ناقش الوزراء مشروع جدول الأعمال الذي يتضمن ٢٠ بندًا التي أهمها القضية الفلسطينية والأزمة السورية والوضع في ليبيا واليمن، وكان من أهم مشاريع القرارات التي نوقشت الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان السوري الذي يعدّ انتهاكًا للمواثيق الدولية أيضًا ويعدّ خرقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.^(٤٤)

وتضمنت قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية، وضرورة التمسك بالسلام كخيار استراتيجي وحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي على وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ بفقراتها كافة، والتي كانت أهم بنودها السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات بينها^(٤٥)، على أنّ يسبق تطبيع العلاقات إنهاء احتلال إسرائيل لها. وكان من أهم فقرات مشروع القرارات هي مواجهة أيّ قرارٍ لأيّة دولة تعترف وتنفذ ذلك تنفيذًا لقرارات القمة العربية التي أدانت أيّ قرار من أيّة دولة من شأنه التأثير في مكانة القدس.^(٤٦)

أما المواقف الإقليمية والدولية من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس فقد أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّ هذه الخطوة تعدّ تجاوزًا للخطوط الحمراء للمسلمين، وحذّر الاتحاد الأوروبي من التبعات الخطيرة لهذا القرار الأمريكي، وأنّه يجب التركيز على الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام ووضع القدس عبر التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.^(٤٧)

الاستنتاجات:

- ١- كان لقرار نقل السفارة تأثير سلبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، فضلاً عن أنه أنهى السياسة التي اتبعتها الرؤساء الأمريكيون الثلاثة الذين سبقوه والذي اعتمدوا سياسة تأجيل قرار نقل السفارة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالأخص مع تأكيد إدارة ترامب الالتزام بتسهيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام على وفق قانون حلّ الدولتين.
- ٢- عدت جامعة الدول العربية أيّ اعترافٍ بنقل السفارة أنه سيؤثر سلباً في القضية الفلسطينية وسيساعد في تعزيز خطاب الإرهاب والتطرف والعنف.
- ٣- موقف الحكومة الفلسطينية بقي ضعيفاً، فهي وإن أبدت اعتراضها على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس فإنها لم تتخذ خطوة جادة تجاه الموقف الأمريكي وسياسته في المنطقة.

References

- (١) صبيح بشير، القدس والمشاريع الدولية، مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد ٢٠٠٥)، ص ١٥.
- (٢) منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٥٨، دار الجليل، (عمان ١٩٨٦)، ص ٤٩.
- (٣) اسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت ١٩٩٩)، ص ٣٥.
- (٤) بشير، المصدر السابق، ص ١٧.
- (٥) حلبي، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (٦) فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب، (بيروت ٢٠٠٢)، ص ٣٤.
- (٧) حلبي، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٨) الهور، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٩) بشير المصدر السابق، ص ٢٠.
- (١٠) معتز سلامة، السياسة الخارجية الامريكية، (بيروت ١٩٩٩)، ص ٢٥.
- (١١) جرجس، المصدر السابق، ص ٤١.
- (١٢) سلامة، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (١٣) بشير، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (١٦) صلاح عبدالله، التباين في العلاقات الاسرائيلية - الامريكية، (بيروت ١٩٩٠)، ص ٨٥.
- (١٧) انتصار خليل، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية، (بيروت ١٩٩٧)، ص ٧٧.
- (١٨) عبدالله، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (١٩) بشير، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٢٠) جرجس، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٢١) خليل، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (٢٣) البابا، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٢٤) حمد، المصدر السابق، ص ٦٣.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.
- (٢٦) حجازي، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٢٧) صالح جواد الكاظم، دولة فلسطين في الامم المتحدة، (القاهرة ١٩٩٠)، ص ٧١.
- (٢٨) حمد، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (٣٠) بشير، المصدر السابق، ص ٨٥.



- (٣١) حلبي، المصدر السابق، ص ٦٧.
- (٣٢) عبدالله، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٣٣) مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٨، المركز الالمانى العربي، (المانيا ٢٠١٨)، ص ٧٧
- (٣٤) الكاظم، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٣٥) مجموعة مؤلفين المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (٣٧) يوسف عبدالله، الموقف العربي من القضية الفلسطينية، (الخرطوم ٢٠١٤)، ص ١٧.
- (٣٨) الهور، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٧.
- (٤٠) خالدة ابراهيم خليل، مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٥٥.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٠.
- (٤١) جامعة الدول العربية، مقررات مؤتمرات القمة العربية ١٩٦٤-١٩٩٠، (القاهرة ١٩٩٥).
- (٤٣) المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، ندوة ، قرار نقل السفارة الامريكية ووضع القدس القانوني "، ٢٠١٨، ص ٤
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٦.
- (٤٥) جامعة الدول العربية، مقررات مؤتمرات القمة العربية، (القاهرة ٢٠١٩).
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) المصدر نفسه.
- (٤٨) ياسين محمد ، المواقف الدولية من نقل السفارة الامريكية الى القدس ، (عمان ، ٢٠٢٠) ، ص ١١٥.